الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الخميس
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٢

الرئيس : السيد خويني (تونس)

المحتويات

البند ٧٣ من جدول الأعمال : وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/SPC/47/SR.12
15 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٧٣ من جدول الأعمال : وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/47/13 ؛ و 413 و 438 و 488 و 489 و 490 و 491 و 492 و 493 و 576 و 601)

١ - السيد سومي (اليابان) : قال إن حالة اللاجئين في الأراضي المحتلة ما زالت حرجة، ولا سيما حالة الفلسطينيين إذ لا يزال هؤلاء بحاجة الى المساعدة في مجالات يذكر منها التعليم والصحة والمرافق الصحية. كما أن التدابير التي لا تزال تطبقها السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، كالاحتجاز الإداري وإغلاق المنازل وهدمها، تدعو الى القلق أيضا. إلا أن ثمة علامات إيجابية ظهرت منها الإفراج عن عدد من السجناء وعدم تنفيذ أوامر الإبعاد.

٢ - وأضاف قائلا إن اليابان قلقة أيضا على سلامة موظفي الوكالة وسلامة منشآتها، لا بسبب تهديدات القوات الاسرائيلية فحسب بل بسبب المواجهات التي تحدث داخل المجتمع الفلسطيني أيضا، ومنها حوادث الهجوم على موظفي الوكالة. وأعرب عن مناشدة بلده القوية جميع الأطراف أن تحترم حقوق وواجبات موظفي الوكالة وحث السلطات الاسرائيلية على أن تمتثل تماما لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

٣ - واستطرد قائلا إن اليابان طرف مؤازر رئيسي للوكالة، وقد قدمت إليها في عام ١٩٩٢ منحة بمبلغ ١١ مليون دولار بالإضافة الى اعلانها التبرع بتقديم ٧ ملايين دولار على هيئة مساعدات غذائية لأهالي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن المفوض العام يواصل أنشطته الترويجية المختلفة ومن ضمنها جمع الأموال، وأن بلدانا أخرى شاركت في الأعمال التي تقوم بها الوكالة بتقديم منح نقدية وعينية.

٤ - وتطرق الى التعليم فقال إن اليابان قلقة جدا للغاية إزاء ضعف النتائج التي أسفرت عنها امتحانات التحصيل الأكاديمي في لبنان والأراضي المحتلة على السواء، مما يعزى جزئيا الى تعطل البرامج المدرسية بسبب اجراءات منع التجول والاضطرابات المدنية وعمليات إغلاق المدارس والاضرابات. وأن بلده ليناشد اسرائيل أن تضمن بقاء المؤسسات التعليمية مفتوحة كي تؤدي مهامها كاملة على مدار السنة الدراسية.

٥ - ومضى يقول إن اليابان قدمت عن طريق الوكالة ١٦ زمالة دراسية في عام ١٩٩٢ للاجئين الفلسطينيين الموظفين لدى الوكالة كمدربين مهنيين. ومن خلال هذا البرنامج، الذي انشئ في عام ١٩٨٥، الذي تديره في الوقت الحاضر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، قدمت حكومته ما مجموعه ١٠٠

(السيد سومي، اليابان)

زمالة دراسية. كما قدمت اليابان أيضا مليون دولار لبرنامج المنح الدراسية الجامعية التابع للوكالة لإنفاقه على مدى فترة خمس سنوات.

٦ - وقال إن بلده يشعر بالتفاؤل الشديد إزاء محادثات السلام الثنائية التي استهلت في مدريد في عام ١٩٩١، وبفضل التقدم الآخر الذي يجري احرازه في المفاوضات المتعددة الأطراف، ولن يدخر وسعا في سبيل احراز تقدم في محادثات السلام وهو يناشد جميع الأطراف المعنية أن تلتزم بتدابير بناء الثقة كيما يتسنى لجميع شعوب المنطقة التمتع بحياة أكثر أمنا وازدهارا.

٧ - السيد مالوني (كندا): قال إن تقرير الوكالة السنوي المقدم الى اللجنة قدم نظرة شاملة ومفصلة على الأعمال الحيوية التي تضطلع بها الوكالة. وذكر أن كندا تؤيد بشدة عملية السلام وانها اشتركت بنشاط في المحادثات المتعددة الأطراف إذ ترأست الفريق العامل المعني باللاجئين. وفي هذا الصدد، أحال بلده مؤخرا الى الأمين العام دعوة موجهة الى الأمم المتحدة لتشترك في الاجتماع القادم للفريق العامل الذي سيعقد في أوتاوا في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨ - وأردف قائلا إن كندا لا يزال يساورها قلق عميق لاستمرار حوادث العنف الخطيرة في الأراضي المحتلة، وانها ترى ضرورة تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقا كاملا الى أن يتم التوصل الى حل شامل للأسباب الكامنة وراء هذا العنف. وقال إن كندا قلقة أيضا إزاء إبعاد الفلسطينيين عن الأراضي المحتلة وإزاء عمليات الاحتجاز الإداري وهدم المنازل وإغلاق الشوارع. وأبدى ترحيبه بتدابير بناء الثقة التي أعلنتها الحكومة الاسرائيلية في آب/اغسطس وحث اسرائيل على الاستمرار في ذلك الاتجاه، على أن تتخذ الأطراف الأخرى في عملية السلام بدورها مبادرات مناظرة لتدابير بناء الثقة هذه.

٩ - واستطرد قائلا إنه لأمر مزعج للغاية، في سياق تحسن مناخ مفاوضات السلام أن يتعرض موظفو الوكالة، أثناء قيامهم بواجباتهم، للعنف والمضايقة وفقا لما هو مفصل في تقرير المفوض العام. وأشاد بالخدمات الأساسية التعليمية والصحية والغوثية التي توفرها الوكالة لأكثر من ٢,٦ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في لبنان وسورية والأردن والأراضي المحتلة، فضلا عن المساعدة الموفرة لآلاف الفلسطينيين المتضررين بصورة مباشرة من حرب الخليج. وتطرق الى مجال يدعو الى القلق بصورة خاصة وهو حالة

(السيد مالوني، كندا)

اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولا سيما الأسر المشردة التي يتراوح عددها ما بين ستة وسبعة آلاف أسرة تعيش في أسوا الظروف محرومة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعاجزة بذلك عن مساعدة نفسها.

١٠ - وواصل حديثه قائلا إن من منطلقات المساعدة الإنمائية الكندية هي أنه لا يمكن تحقيق فعالية البرامج وكفاءتها إلا من خلال المشاركة المباشرة لجميع الأطراف المعنية. وقال إن كندا مولت بوجه خاص البرامج التي تتيح للمرأة الفلسطينية أداء دورها الكامل في تنمية مجتمعها، وانها تبرعت بما يزيد على ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لعدد من تلك المشاريع، بما في ذلك تقديم الدعم إلى أنشطة مركزي البرامج النسائية في مخيمي جرش ومادبا في الأردن، كما قدم بلده ٠٠٠ ١٥٠ دولار لوضع برنامج يقوم على المشاركة بقصد تعزيز الاعتماد على النفس بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين، فضلا عن تبرعه بمبلغ ٠٠٠ ٣١٥ دولار للصندوق الدائري لبرنامج توليد الدخل المخصص للأنشطة المنفذة في الضفة الغربية وغزة.

١١ - وأوضح أن كندا قدمت في عام ١٩٩٢ مبلغ ١١ مليون دولار إلى البرامج الأساسية للوكالة لعام ١٩٩٢ مشيرا إلى أنها ستواصل تقديم الدعم المالي إلى الوكالة كما فعلت في الماضي. وأهاب بالبلدان الأكثر ثراء، ومنها بلدان بالمنطقة، أن تساير أو تجاوز هذا الحجم من المساعدات. وقال إن الوكالة ستستمر في التمتع بدعم كندا حتى اليوم الذي تقرر فيه الدول الأعضاء أن من الممكن حل هذه الوكالة نتيجة التوصل لتسوية سلمية في الشرق الأوسط.

١٢ - السيد الحربي (المملكة العربية السعودية): قال إن تقرير المفوض العام يبين بكل وضوح وصدق المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة سياسات الاضطهاد والقهر التي تطبقها عليه السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة. وقال إن التفاؤل الذي كان يحدونا عند بدء محادثات السلام في مدريد، قد تلاشى بسبب عدم تحقق الشرط المسبق القاضي بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وامتثالها لجميع القرارات ذات الصلة.

١٣ - وقال إن الظروف في الأراضي المحتلة للضفة الغربية وقطاع غزة ظروف مروعة للغاية حيث واصلت السلطات الاسرائيلية تطبيق إجراءات مشددة ضد السكان المدنيين من ضمنها العقاب الجماعي كحظر التجول، وهدم وإغلاق المساكن، ومصادرة الأراضي وقلع الأشجار. وأعرب عن قلق وفده إزاء عدد المحتجزين في السجون وفي مراكز الاعتقال العسكرية من سكان الأراضي المحتلة، الأمر الذي يمثل انتهاكا

(السيد الحربي، المملكة العربية السعودية)

لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وإزاء عدد الفلسطينيين الذين لاقوا حتفهم في صدامات مع قوات الأمن الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

١٤ - واستطرد قائلا إن الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة في حال من الضعف المستمر بسبب العراقيل التي تضعها السلطات الاسرائيلية للحيلولة دون منح الفلسطينيين تصاريح عمل، وبسبب تقييد الحركة في الأراضي المحتلة وحجز الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة للاستخدام العسكري أو المدني الاسرائيلي.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن ارتفاع معدلات الضرائب أمر يعيق بدوره المبادرات الاقتصادية، فمعدل الضريبة التي يدفعها الفلسطينيون أقل من معدل الضريبة التي يدفعها المستوطنون الاسرائيليون. وقد أدت الضرائب المرتفعة إلى شل الصادرات وخاصة النواكه إلى أوروبا. وأثرت هذه العوامل، مقترنة بانخفاض التحويلات المالية من الدول الخليجية بسبب الغزو العراقي للكويت، على الوكالة، إذ زادت من أعبائها في تقديم المعونات المالية وخلق الوظائف.

١٦ - وأضاف قائلا إن المملكة العربية السعودية تناشد المجتمع الدولي أن يزيد دعمه المالي للوكالة لتستطيع الاستمرار في تنفيذ الأعمال المسندة إليها وأن يطالب السلطات الاسرائيلية بحماية موظفي الوكالة ليتمكنوا من مواصلة الاضطلاع بمهمتهم الانسانية. وخلص في نهاية حديثه إلى التأكيد على أنه ليس هناك حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين سوى عودتهم إلى ديارهم، أو بدفع تعويض لمن لا يرغب منهم في العودة.

١٧ - السيدة بيرد (استراليا): قالت إن الحالة في الشرق الأوسط تبعث على التفاؤل والقلق في آن واحد. فهي تبعث على التفاؤل لأن محادثات السلام يمكن أن تمهد السبيل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع في تلك المنطقة؛ وهي تبعث على القلق بسبب استمرار العنف والتوتر المحدقين بالمنطقة. ووصفت العمل الذي تقوم به الوكالة بأنه جدير بمزيد من الثناء لدى مراعاة ما فرض عليها من التصدي لظروف متغيرة ولحالة متفاقمة من التوتر والعنف، مستخدمة إلى أقصى حد ما لديها من موارد.

١٨ - وقالت إن استراليا ترحب باشتراك الوكالة في الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين كما ترحب باستعدادها لمساعدة الفلسطينيين في الاستعداد لإقامة حكم ذاتي انتقالي، إذ ينبغي عند النظر

(السيدة بيرد، استراليا)

في ترتيبات الحكم الذاتي الاستفادة من خبرتها الفنية والعملية المكتسبة خلال ٤٢ عاما أمضتها في خدمة اللاجئين الفلسطينيين.

١٩ - وأردفت قائلة إن الاتقان الذي تتوخاه الوكالة في تقديم خدماتها في إطار الظروف العصيبة السائدة في الأراضي المحتلة أمر جدير بالثناء. بيد أن التدابير العقابية المطبقة على السكان الفلسطينيين، كحظر التجول في المخيمات، تعيق عملها كما تعيق الأداء العادي للمدارس والخدمات الطبية. يضاف إلى ذلك أن حظر التجول لساعات طويلة يجبر الوكالة على توزيع إمدادات غذائية لحالات الطوارئ مما ينال أكثر من مواردها المحدودة أصلا.

٢٠- واستطردت قائلة إن استراليا تدرك حاجة اسرائيل الى اتخاذ تدابير لتجديد مخاوفها الأمنية المشروعة، ولكنها تهيب باسرائيل أن تتقيد باتفاقية جنيف الرابعة وتناشد جميع الأطراف أن تحترم امتيازات موظفي الوكالة وحصاناتهم. وأعربت عن ترحيب استراليا باستعداد حكومة اسرائيل التي انتخبت مؤخرا للدخول في حوار مع الوكالة يتسم بمزيد من الموضوعية، وبكونها اتخذت بعض التدابير الإيجابية في هذا الصدد على نحو ما ذكر المفوض العام في بيانه الاستهلالي.

٢١ - وخلصت الى القول بأن الإمكانيات المالية للوكالة لعام ١٩٩٣ تثير القلق وإن استراليا تحث جميع الدول الأعضاء على التبرع. وأضافت قائلة إن المشاكل التي تواجهها الوكالة تخف لو زادت بعض الدول الأعضاء تبرعاتها، وأوضحت عزم استراليا التبرع من جانبها بمبلغ ٢,٦ مليون دولار للميزانية الأساسية للسنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣.

٢٢ - السيد الزياني (البحرين): قال إن محادثات السلام المتعلقة بالشرق الأوسط التي بدأت في مدريد بعثت بعض التفاؤل والارتياح فيما يتعلق بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومع ذلك فالحالة في تلك المنطقة تزداد سوءا ولا تزال تقض المضاجع. فسلطات الاحتلال مستمرة في فرض تدابير قاسية على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، كحظر التجول وتدمير الممتلكات وإغلاق المنازل ومصادرة الأراضي، وهذا ما يعيق أنشطة الوكالة ويثير القلق لدى موظفيها. وذكر أن الترابط منعدم بين التطورات الملحوظة على المستويين السياسي والدبلوماسي من جهة والأحداث النوعية التي تؤثر على الحياة اليومية للفلسطينيين من جهة اخرى.

(السيد الزياني، البحرين)

٢٣ - واستطرد قائلا إن سلطات الاحتـــلال ما برحت تنتهك امتيازات موظفي الوكالة وحصاناتهم. ومع ذلك فقد استمرت الوكالة في بذل جهود مستدامة لتكثيف برنامج عملها وتلبية الاحتياجات الإضافية التي نشأت نتيجة تغير الأوضاع في الأراضي المحتلة. وقامت لهذه الغاية باستحداث عدد من البرامج التعليمية والصحية وتوسعت في عدد آخر. وقامت على الصعيد الاجتماعي بتوسيع أنشطتها الموجهة نحو المرأة وبرامجها الخاصة بتأهيل المعوقين.

٢٤ - وقال إن الفريق العامل المعني بتمويل الوكالة لاحظ مع الارتياح أن الوكالة تلقت أموالا تكفي لتنفيذ الجوانب الأساسية من برامجها في عام ١٩٩١، ولكنه أبدى قلقه لما صادفته الوكالة من صعوبات في الحفاظ على الحجم الضروري من المساهمات المالية لبرامج صندوق التدابير الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة. وأعرب عن تقدير البحرين للمفوض العام على جهوده المبذولة لجمع أموال من مصادر عديدة، معربا عن الأمل في أن يزداد حجم التبرعات للسنة القادمة لتتمكن الوكالة من الاضطلاع بمهامها الأساسية على نحو واف ريثما يتسنى التوصل الى حل عادل ودائم وشامل لمشاكل الشرق الأوسط وينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وترابه الوطني.

٢٥ - السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن شكره للمفوض العام لتنويهه في بيانه الاستهلالي بالجمهورية العربية السورية بوصفها أحد البلدان المضيفة للاجئين فلسطينيين، وقال إن حكومته تعتبر استضافتهم جزء من واجباتها القومية.

٢٦ - وأردف قائلا إن وفده قد اطلع باهتمام شديد على التقرير الذي قدمته الوكالة الى الجمعية العامة في دورتها الحالية (A/47/13) وإنه يود إيراد الملاحظات التالية بشأنه. وأولها أن المفوض العام درج في السابق على القيام باتصال بالجهات المعنية في البلدان المضيفة قبل إعداده لتقريره السنوي الذي يرفعه الى الجمعية العامة، من أجل ضمان حسن إعداده واستيعابه للمسائل المتعلقة بالوكالة وخدماتها وباللاجئين وقضاياهم، ولكنه توقف منذ مدة عن إجراء هذه الاتصالات. ونظرا لأهمية هذا الجانب من المسألة موضوع البحث، تأمل حكومته أن يتصل المفوض العام بسورية بوصفها بلدا مضيفا قبل إعداده التقرير، وفقا لما درج عليه في السنوات الماضية.

(السيد شهيد، الجمهورية العربية السورية)

٢٧ - ومضى يقول إن الوضع في الأراضي العربية المحتلة لا يزال خطيرا لأنه لم يطرأ أي تخفيف ملحوظ على النمط التقليدي لسياسات الاحتلال الاسرائيلي، على نحو ما يوضحه التقرير، الذي يتبين منه بسهولة حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والظروف الصعبة التي تعمل الوكالة في ظلها من جراء الممارسات التعسفية التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

٢٨ - وأوضح أن قضية اللاجئين هي مسؤولية دولية، والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني لا تتفق مع حجم المأساة؛ وإن سبب استمرار معاناة الشعب الفلسطيني تكمن في رفض سلطات الاحتلال الاسرائيلية تطبيق قرارات الأمم المتحدة إذ تعتقد أنها مستثناة من أسس الشرعية الدولية.

٢٩ - وتابع حديثه قائلا إن اسرائيل اشتركت في عملية السلام بهدف إقامة سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة. وتقوم هذه العملية على أساس التطبيق الأمين للمبادئ الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٨)، أي عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. ويتطلب حل القضية الفلسطينية انسحاب اسرائيل التام من الجولان السوري المحتل والأراضي العربية الأخرى التي احتلت في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني. ولا يمكن لدعاوى الأمن أن تبرر استمرار الاحتلال؛ كما أن اجراءات الضم من جانب واحد تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعمول بها.

٣٠ - وذكر أن الجمهورية العربية السورية، والبلدان العربية الأخرى المضيفة للاجئين الفلسطينيين، تقدم خدمات كبيرة ومتنوعة لهؤلاء اللاجئين وتتحمل أعباء مالية ضخمة تفوق بكثير ما تقدمه البلدان الأخرى. ومع ذلك، يشير التقرير باقتضاب وبشكل خجول إلى هذا الموضوع.

٣١ - وقال إن الأسباب التي اقتضت نقل مقر رئاسة الوكالة من بيروت إلى فيينا زالت، وبقاء الوكالة بعيدا عن مناطق عملياتها يجعلها غير قادرة على تأدية عملها بالشكل المطلوب. ومن ثم فإن وفده يكرر المطالبة التي سبق الإعراب عنها في مناسبات أخرى بضرورة عودة رئاسة الوكالة إلى مقرها الدائم في بيروت في أقرب وقت ممكن.

٣٢ - وأردف قوله إن وفده يرى ضرورة مشاركة أعضاء اللجنة الاستشارية مشاركة فعلية في رسم الخطوط الرئيسية ووضع البنود العامة لميزانية الوكالة. ولما كانت ميزانية فترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ قد

(السيد شهيد، الجمهورية العربية السورية)

اعتمدت، ينبغي بالتالي أن تبدأ هذه المشاركة في موعد غايته فترة إعداد ميزانية الفترة المالية التالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وينبغي أن يصار خلال فترة السنتين التالية هذه إلى زيادة المبالغ المخصصة للخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والمساعدة الغوثية وجميع أنواع الخدمات الاجتماعية.

٣٣ - وتطرق إلى ما أعرب عنه المفوض العام في الفقرة ٢٢ من تقريره عن استعداد الوكالة تسليم برامجها ومرافقها إلى المؤسسات الفلسطينية التي ستنشأ في حال التوصل إلى تطبيق الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة؛ موضحا أن الجمهورية العربية السورية تفضل عدم التعرض لهذه المسألة حاليا بانتظار ما قد تسفر عنه محادثات السلام، وترى أنه يتعين على الأمم المتحدة تمديد ولاية الوكالة إلى حين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وإقامة دولتهم المستقلة.

٣٤ - وفيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الوكالة إلى اللاجئين في مجال التعليم، لاحظ أن الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في سورية تواجه بعض المشاكل. وأشار إلى أن الاجتماع التربوي المشترك الذي عقد خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في القاهرة قد تقدم ببعض المقترحات المفيدة لحل تلك المشاكل، وتشمل تشييد مدارس جديدة أو توسيع وتحديث المدارس القائمة لمنع اكتظاظها بالتلاميذ.

٣٥ - وقال إن من الضروري أيضا، كما يبين التقرير، تطوير وتوسيع الخدمات الصحية التي توفرها الوكالة. وينبغي كذلك زيادة الخدمات الاجتماعية والغوثية والعمل على توفير هذه الخدمات للاجئين الفلسطينيين ولجميع اللاجئين الآخرين الذين يعانون من عسر أوضاعهم. وأعرب في هذا الصدد عن أمله في أن تراعى أحكام قرار الجمعية العامة ٤٦/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ مراعاة تامة. وقال إن من الجدير الملاحظة أيضا أنه لا يمكن حل المشاكل الراهنة في الأراضي المحتلة ما لم تكفل سلامة موظفيها

٣٦ - وخلص الى التأكيد على ضرورة زيادة التبرعات المقدمة الى الوكالة بقدر ما توفره الوكالة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من خدمات أساسية في مجالي التعليم والصحة، فضلا عن الخدمات الغوثية، وأضاف قائلا إن سورية تود الإعراب من جانبها عن إرتياحها للعمل الذي تقوم به الوكالة، وعن رغبتها في استمرار التعاون معها في تأدية مهمتها الإنسانية النبيلة.

٣٧ - السيد العتيبة (الكويت) : أعلن أن حكومة الكويت قررت أن تزيد تبرعها السنوي العادي للوكالة بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار ليصل الى ١,٧٥ مليون دولار، مؤكدا على ضرورة تمكين الوكالة من الحفاظ على حجم الأنشطة والعمليات التي تضطلع بها في مختلف المجالات التي توفر فيها خدمات، ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعرب في هذا الصدد عن أمل الكويت في أن تمدد ولاية الوكالة لفترة ثلاث سنوات اخرى.

٣٨ - وقال إن الشرق الأوسط شهد في السنوات الأخيرة أحداثا غير عادية كان لها أثر سلبي على عمل الوكالة وأدت الى تدهور الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين. وقال إنه يشير الى الانتفاضة والغزو العراقي للكويت والهجرة اليهودية.

٣٩ - وأردف قائلا إن محادثات السلام المتعلقة بالشرق الأوسط التي تشترك فيها الكويت تتيح فرصة فريدة لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولكن إذا ما أريـــد لعملية السلام أن تنجح، ينبغي للأطراف المعنية اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة. وينبغي بوجه خاص أن تضع اسرائيل نهاية لممارسات مضايقة المدنيين التي تتبعها في الأراضي المحتلة وتمثل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأن تعمل على إضفاء تحسن حقيقي على الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

٤٠ - السيدة غيفارا (الفلبين) : أيدت الجهود التي يبذلها المفوض العام للوكالة في سبيل توسيع قاعدة المانحين للوكالة. وقالت إن الوكالة تبينت في السنوات الأخيرة ضرورة زيادة حجم المساعدة المقدمة الى اللاجئين الفلسطينيين سواء في بلدان لجوئهم أو في الأراضي المحتلة، بعد أن تردت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة برمتها وعاد عدد كبير من الفلسطينيين من الكويت وبلدان الخليج الأخرى الى بلدان المنطقة وخصوصا الى الأردن، وأعربت عن ارتياح وفدها في تلك الظروف إزاء مساعي الوكالة إقامة برامج من شأنها توليد الدخل وخلق فرص العمل، بما يكفل معالجة المشاكل الجديدة. ومع ذلك فالوكالة تحتاج الى مبالغ كبيرة لتمويل برنامجها الخاص بالتدابير الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة.

٤١ - واستطردت قائلة إن الظروف الأمنية لموظفي الوكالة في الأراضي المحتلة مدعاة للقلق، فقد قامت سلطات الأمن الاسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوقيف واحتجاز عدد من موظفي الوكالة، وبفرض قيود على حركة عدد آخر منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وحثت اسرائيل على الامتناع عن هذه الممارسات.

(السيدة غيفارا، الفلبين)

٤٢ - وأعربت عن ترحيب الفلبين بعقد مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط بوصفه السبيل الوحيد الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة لها من ناحية وبين اسرائيل واللاجئين الفلسطينيين من الناحية الأخرى، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقالت إنه ينبغي ألا تكون الأونروا التي أنشئت في عام ١٩٤٩ كوكالة مؤقتة، بديلا عن حل هذا النزاع.

٤٣ - وأضافت قائلة إنه ينبغي على الرغم من ذلك أن يؤدي هذا المؤتمر إلى تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إذ لا تزال اسرائيل تطبق تدابير قاسية ضد السكان المدنيين منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. لذا، ينبغي أن تتخذ الأطراف المعنية تدابير بناء ثقة للمساعدة على تحقيق حدة التوتر. ونوهت في هذا الصدد بالقرار الأخير الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية بالإفراج عن عدد من السجناء الفلسطينيين وتخفيف القيود المفروضة على السفر وإعادة فتح المنازل المغلقة قائلة إنه خطوة في الاتجاه الصحيح.

٤٤ - السيد فريدنشوس (النمسا): قال إنه فيما يمثل استئناف عملية السلام واعتماد الحكومة الاسرائيلية نهجا بناء إلى حد أبعد، عنصرين إيجابيين، فالحالة في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال حرجة على نحو ما يذكر المفوض العام في تقريره (A/47/13).

٤٥ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها اسرائيل، كالإفراج عن عدد من السجناء وإعادة فتح الجامعات، فالسلطات الاسرائيلية، لم تتخذ بعد تدابير حاسمة لبناء الثقة من أجل تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٤٦ - وأضاف قائلا إن تكرار مضايقة قوات الأمن الاسرائيلية لموظفي الوكالة أمر مثير للقلق أيضا، وأعرب عن تقدير النمسا للأعمال الهامة التي تقوم بها الوكالة ولاشتراكها في مفاوضات السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، ولا سيما اشتراكها في الفريق العامل المعني باللاجئين. وقال إن هذه الأعمال ستزداد أهمية إذا ما تحوّل الشعب الفلسطيني إلى الحكم الذاتي الانتقالي الذي يمثل أحد الأحداث الرئيسية للمفاوضات الراهنة.

(السيد فريدنشوس، النمسا)

٤٧ - وقال إن النمسا التي زادت في السنوات الأخيرة تبرعها للوكالة فأصبحت من مانحيها الرئيسيين، تؤيد الجهود التي يبذلها المفوض العام لتوسيع قاعدة المانحين، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الأغنى في المنطقة، مؤكدا على ضرورة أن تواصل الوكالة تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين لحين التوصل إلى حل للمشكلة التي ما برحت تهدد السلم والأمن الدوليين.

٤٨ - السيد توركمن (المفوض العام): أشار إلى الملاحظة التي أبدتها سورية من أن الوكالة لم تعد تتشاور عند إعداد التقرير مع حكومات البلدان المضيفة للاجئين فقال إنه لا يرى أن لهذه الشكوى ما يبررها، فسورية عضو في اللجنة الاستشارية للوكالة واشتركت بهذه الصفة في استعراض مشروع التقرير وقدمت بشأنه توصيات ما لبثت الوكالة أن وضعتها بعين الاعتبار. وقال إن رئيس اللجنة وجّه رسالة إلى المفوض العام أشاد فيها بالتقرير وأوصى بأن تعتمده الجمعية العامة.

٤٩ - وذكر المفوض العام أن سنة ١٩٩٣ ستكون سنة شاقة للوكالة، فلن يكون من السهل الحفاظ على حجم العمليات والخدمات نظرا للحالة الاقتصادية المتدهورة في المنطقة والزيادة السكانية للشعب الفلسطيني. وبالتالي، ستحتاج الوكالة إلى مؤازرة جميع حكومات المنطقة ولا سيما الحكومات التي لم تقدم حتى الآن أي تبرعات كبيرة. وأعرب المفوض العام عن أمله في أن تتلقى الوكالة الكثير من التبرعات في مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٥٠ - السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يود توضيح نقطة واحدة وهي أن بيانه أشار إلى الاتصال بالمفوض العام قبل صياغة التقرير. وصحيح أن سورية عضو في اللجنة الاستشارية وأنها اشتركت في مناقشاتها، ولكن الذي يود معرفته هو ما إذا كان التقرير قد نقّح بعد النظر في مشروع التقرير في فيينا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠